

جامعة ميدأوشن

برنامج الدكتوراة في الإدارة

" دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

السعودية: دراسة تحليلية"

إعداد الباحث

مبارك بن عبدالله الحقباني

الرقم الأكاديمي

241002458

رسالة مقدمة لجامعة ميدأوشن لاستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراة في الإدارة

2027-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

هذا العمل المتواضع إلى والدي الغالية (منيرة بنت سليمان)، التي لم تدخر جهدا في تربيتي وتوجيهي، وإصراري

على العمل والنجاح.

إلى زوجتي (شروق)، التي صبرت على خلال مرحلة الدراسة وأخذت من وقتها وواجبي تجاهها.

إلى أبنائي (عبدالله، أمل، ناصر، فيصل)، أسأل الله أن يصلحهم.

إلى إخواني (أمل، فهد، سالم، محمد، عبد الرحمن)، وفقهم الله.

إلى أساتذتي في جامعة ميدواشن، الذين بذلوا كل جهد في توصيل الرسالة وأحسنوا في ذلك.

إلى سعادة الدكتورة سارة محمد، التي أشرفت على هذا البحث، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها.

إلى زملائي وزميلاتي الباحثين.

إلى الإخوة الزملاء في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وخصوصا من شارك في الاستبانة وفي التوزيع.

إلى فريق العمل العاملين في قطاع الإستراتيجية والتحول في المؤسسة.

إلى كل من علمني حرفا.

وأخيرا، إلى روح والدي (عبد الله)، وجدي (سليمان)، وخالي (ناصر).

رحمكم الله، وجمعني بكم في جنات النعيم.

الباحث

ملخص الدراسة:

سوف يتم إضافة الملخص بعد الانتهاء من كافة فصول البحث ووضع الانتائج

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
صفحة الغلاف	
صفحة الاهداء	
المستخلص	
قائمة المحتويات	
الفصل الأول : (المقدمة والإطار النظري)	
الفصل الثاني :	
الفصل الثالث :	
الفصل الرابع :	
الفصل الخامس :	
المستخلص والتوصيات	
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول	رقم الصفحة

رقم الصفحة	قائمة الأشكال

الفصل الأول

1-1 المقدمة: -

تعد أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة اختصاراً بـ (SDGs) أو "Sustainable Development Goals"، إطاراً عالمياً أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2015، يهدف إلى التصدي للتحديات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم. يتكون هذا الإطار من 17 هدفاً، مقسمة إلى أربعة أبعاد رئيسية: البعد الاجتماعي، الذي يركز على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ البعد الاقتصادي، الذي يهدف إلى تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام؛ البعد البيئي، الذي يسعى لحماية الموارد الطبيعية وتحقيق استدامة البيئة؛ وأخيراً، بعد الحوكمة، الذي يؤكد على بناء مؤسسات قوية وشفافة لضمان المساءلة والعدالة.

إن دمج هذه الأهداف في استراتيجيات المؤسسات العامة والخاصة يعد خطوة حيوية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تتطلب تضامناً للجهود لتحقيق التوازن بين الأبعاد الأربعة. ففي هذا السياق، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، على أهمية دمج الأهداف العالمية في سياسات المؤسسات بقوله: "إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل أفضل للجميع" (غوتيريش، 2019).

وفي السعودية، تبرز المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ككيان فاعل وحيوي، خاصة بعد دمجها مع المؤسسة العامة للتقاعد في عام 2021، لتصبح أحد الركائز الأساسية في منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية. ومع تصاعد التحديات الاجتماعية والاقتصادية، تظهر الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالصحة والرعاية (الهدف 3)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعمل المناخي (الهدف 13)، وبناء المؤسسات القوية (الهدف 16).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تؤثر بشكل مباشر على استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكيف يمكن للمؤسسة أن تساهم في تحقيق تلك

الأهداف من خلال تحسين جودة خدماتها، وتعزيز الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الرشيدة. من خلال تحليل العلاقة بين الأهداف والأبعاد الأربعة، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية تساهم في تعزيز أداء المؤسسة، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المملكة العربية السعودية وتساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.

كلمات مفتاحية (التنمية) (حماية اجتماعية) (استراتيجية) (العمل المناخي) (حوكمة)

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها: -

تزايد أهمية أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كإطار شامل يسعى لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. ومع ذلك، تكشف بيانات البنك الدولي والأمم المتحدة أن العديد من المؤسسات العامة، بما في ذلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تواجه تحديات كبيرة في دمج هذه الأهداف ضمن استراتيجياتها وسياساتها. وفقا لتقارير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية، يتجاوز عدد المشتركين 13.7 مليون مشترك يعملون في أكثر من 1.6 مليون منشأة، بينما يبلغ إجمالي المستفيدين من خدمات المؤسسة أكثر من 1.2 مليون مستفيد، وذلك بحسب البيانات المفتوحة المتوفرة على موقع المؤسسة. في الوقت ذاته، تشير البيانات إلى استقرار معدل البطالة لإجمالي سكان المملكة عند 3.5% في الربع الأول من عام 2024، بينما بلغ معدل البطالة بين السعوديين 7% في الربع الرابع لعام 2024. تعكس هذه الأرقام الحاجة الملحة لتطوير سياسات التأمينات الاجتماعية بشكل يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

تكمّن المشكلة الرئيسية في وجود نقص كبير في فهم العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وخدمات التأمينات الاجتماعية. هذا النقص ينعكس على كفاءة تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدم تضمين هذه الأهداف في سياسات الحماية الاجتماعية يمكن أن يؤثر سلباً على استدامة هذه الخدمات، سواء من الناحية المالية أو من حيث تحقيق العدالة الاجتماعية. تعد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الكيانات الحيوية التي تلعب دوراً محورياً في حماية المواطنين من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات واضحة في كيفية تطبيق الأهداف المستدامة في سياساتها وبرامجها. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لتحديد العوامل المؤثرة على دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات المؤسسة.

تشير الدراسات الحالية إلى أن إصلاحات التأمينات الاجتماعية يجب أن تركز على تعزيز الاستدامة المالية للحكومة، وتقليل العجز في صناديق التأمينات، مع ضمان تقديم خدمات حماية اجتماعية عالية الجودة. هذا يتطلب مواءمة سياسات المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). من خلال دمج هذه الأهداف في استراتيجيات المؤسسة، يمكن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين، مع تعزيز الشفافية والاستدامة المالية.

أسئلة الدراسة:

سوف تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة البحثية الرئيسية التي تتعلق بمشكلة الدراسة:

1. كيف يمكن دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السعودية، وما العوامل التي تعزز أو تعيق تحقيق هذا الدمج؟

2. ما مدى توافق استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، 13 (العمل المناخي)، و16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)؟
3. ما العوامل الداخلية والخارجية التي تعزز أو تعيق دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها وخططها التشغيلية؟
5. ما السياسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تحسين مواءمة استراتيجية المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة؟
6. ما التأثير المتوقع لدمج أهداف التنمية المستدامة على جودة خدمات المؤسسة، ورضا المستفيدين، واستدامة الموارد المالية؟
7. كيف يمكن للأبعاد الأربعة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والحوكمة) أن تسهم في دعم أو تقويض عملية دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات المؤسسة؟
8. استناداً إلى أداء السعودية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDG Index)، ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحسين موقع المملكة في الأهداف المرتبطة بالصحة الجيدة (الهدف 3)، العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعمل المناخي (الهدف 13)، وبناء المؤسسات القوية (الهدف 16)؟

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، من خلال عدة محاور أساسية. أولاً، يتم التركيز على فهم آليات دمج هذه الأهداف في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، مع تقييم مدى توافق استراتيجية المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف 3 (الصحة والرفاهية)، 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، 13 (العمل المناخي)، و16 (السلام والعدل). كما تسعى الدراسة إلى استكشاف العوامل الداخلية مثل القيادة والهيكل الحكومي، والعوامل الخارجية مثل البيئة التشريعية والأوضاع الاقتصادية، التي تؤثر على عملية الدمج.

بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة التحديات التي قد تواجه المؤسسة في تنفيذ أهداف الاستدامة، مثل نقص الموارد، محدودية الوعي، والتعقيدات التشغيلية، مع تقديم توصيات عملية لتحسين مواءمة الاستراتيجية عبر تعزيز الشفافية، إدارة الموارد بشكل فعال، وتطوير الشراكات الاستراتيجية. كما يتم قياس التأثير المتوقع لهذا الدمج على جودة الخدمات، رضا المستفيدين، والاستدامة المالية، باستخدام مؤشرات أداء محددة.

وتركز الدراسة على تحليل تأثير الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والحوكمة) على استراتيجيات المؤسسة، بهدف تعزيز الأداء وتحقيق الأهداف الوطنية. كما تسعى إلى تقديم إسهام في تحسين ترتيب المملكة في مؤشر التنمية المستدامة، من خلال دراسة دور المؤسسة في دعم الأهداف الوطنية ذات الصلة.

وفي إطار التطبيق، يتم تصميم نموذج عملي يتضمن خطوات تنفيذية وأدوات قياس، لتعزيز دمج أهداف التنمية المستدامة في المؤسسات العامة. وأخيرا، يركز الهدف على تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال ومستدام، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمملكة.

1-4 منهج البحث:

نظرا لتباعد مواقع فروع المؤسسة الموزعة في جميع أنحاء المملكة، والذي يصعب معه الوصول إلى جميع العاملين خلال فترة الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي (المسحي) لتحليل كفاءة وفعالية الأنظمة الإلكترونية في المؤسسة، وتوصيف واقعها الحالي. يتضح أن تصميم الدراسة هو دراسة وصفية تحليلية، حيث يركز على وصف الحالة الراهنة وتحليلها بشكل دقيق، بهدف تفسير العلاقات والظواهر المرتبطة بفعالية الأنظمة الإلكترونية. تم اختيار العينة من موظفي وموظفات المؤسسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لضمان تمثيل عادل للمجتمع الكلي، حيث تم توزيع استبيانات إلكترونية على العاملين، وأسفرت الاستجابة عن عينة بلغت *** موظفا وموظفة، من إجمالي عدد الموظفين الذي يزيد على ألفي موظف. أما عن أدوات جمع البيانات، فقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على الاستبيانات الإلكترونية، مع إمكانية إجراء مقابلات أو تحليل وثائقي عند الحاجة لتعزيز دقة البيانات. وفيما يخص طرق التحليل، سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، مثل التكرارات، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الاستنتاجي، كاختبارات الفرضيات والمعاملات الإحصائية المناسبة، لتحليل البيانات وتفسير النتائج بشكل شامل، مع الاعتماد على البرامج الإحصائية المختصة بذلك.

1-5 أهمية البحث:

انطلاقاً من حرص الباحث على دراسة دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السعودية، يركز البحث على تقييم مدى فاعلية هذه العملية وتأثيرها على أداء المؤسسة. تم التركيز على فهم آليات دمج هذه الأهداف في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، مع تقييم مدى توافق استراتيجية المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف 3 (الصحة والرفاهية)، 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، 13 (العمل المناخي)، و16 (السلام والعدل). بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى استكشاف العوامل الداخلية مثل القيادة، هيكل الحوكمة، الموارد المالية والبشرية، والعوامل الخارجية مثل البيئة التشريعية والأوضاع الاقتصادية، التي تؤثر على نجاح عملية الدمج. من خلال ذلك، يهدف إلى فهم كيفية تأثير هذه العوامل على فاعلية التنفيذ، وتحديد التحديات التي قد تعيق الوصول للأهداف المستدامة. تكتسب أهمية البحث من دوره في تقديم رؤى عملية لتحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الشراكات، وتطوير السياسات لدعم التنمية المستدامة، بما يساهم في تحقيق أهداف المملكة على المستويين الوطني والعالمي. وفي النهاية، يختتم البحث بتصميم نموذج عملي يوضح الخطوات اللازمة لدمج الأهداف المستدامة بشكل فعال، مع أدوات قياس وتقييم لتعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية الشاملة.

الحلقة النظرية للممارسة

أولاً: الإطار النظري

2-1: المبحث الأول: " أهداف التنمية المستدامة "

1- نبذة عامة.

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية على جميع المستويات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، بيئية، أو سياسية. كانت تلك التحولات نتيجة للتقدم التكنولوجي، التغيرات المناخية، النمو السكاني، والتحديات المستجدة التي فرضتها العولمة، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إعادة التفكير في نمط التنمية التقليدي، وابتكار مفاهيم وأساليب أكثر استدامة واحتواء للجميع.

وفي سبيل ذلك، برز مفهوم "التنمية المستدامة" كإطار شامل يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر مع ضمان عدم الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم تأثيراً في السياسات الدولية والوطنية، حيث يمثل نقطة التقاء بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

وفي عام 2015، أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تتضمن 17 هدفاً رئيسياً، معروفة باسم الأهداف التنموية المستدامة (SDGs)، والتي تهدف إلى معالجة قضايا عالمية ملحة، وتحقيق توازن بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. تعتبر هذه الأهداف بمثابة خارطة طريق عالمية لتحقيق مستقبل أكثر عدلاً واستدامة، وتوحيد الجهود الدولية لتحقيق التنمية الشاملة.

لكن، على الرغم من التقدم الذي أحرزه العالم حتى الآن، لا تزال هناك العديد من التحديات والصراعات التي تعرقل تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذي يتطلب تضامناً بين الحكومات، القطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية، والمجتمع المدني، خاصة من خلال دمج تلك الأهداف في استراتيجيات المؤسسات المختلفة، لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

يعرف مفهوم التنمية المستدامة بأنه "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة

الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " (Brundtland Report, 1987) .

من هذا التعريف تكمن أهمية التعريف إلى أهمية التوازن بين الأبعاد الأربعة

الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والحوكمة . إن تداخل هذه الأبعاد وتفاعلها هو ما يمنح التنمية طابعها الشامل والمستدام، حيث أن كل بعد يؤثر ويتأثر بالأبعاد الأخرى، ويجب أن ينظر إليها كجزء من منظومة واحدة لتحقيق النجاح. إذ أن التنمية المستدامة لا تعني فقط النمو الاقتصادي، بل تتطلب أيضا تحسين جودة الحياة وتقليل الفوارق الاجتماعية .

حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير برونديتلاند الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة عام 1987، والذي أشار إلى ضرورة توجيه التنمية بطريقة تضمن الاستدامة على المدى الطويل. ومنذ ذلك الحين، تطور المفهوم ليشمل عدة أطر وأهداف، خاصة مع ظهور قضايا التغير المناخي، تدهور البيئة، وتزايد الفقر وعدم المساواة.

وفي عام 1992، اعتمد مؤتمر ريو دي جانيرو على مفهوم التنمية المستدامة كأساس لجدول الأعمال العالمي، وأكد على ضرورة التوازن بين الأبعاد الثلاثة، مع التركيز على قضايا البيئة والتنمية الاجتماعية. وفي عام 2000، أطلقت الألفية التنموية، التي وضعت ثمانية أهداف تنموية للألفية (MDGs)، وركزت على تقليل الفقر، تحسين الصحة والتعليم، وتمكين المرأة، وغيرها.

لكن، مع اقتراب عام 2015، وتزايد التحديات، أطلقت الأمم المتحدة خطة الأهداف التنموية لعام 2030، والتي تمثل استجابة أكثر شمولية وواقعية لاحتياجات العالم، مع التركيز على الالتزام الجماعي بالتنمية المستدامة. كما أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن "تحقيق الأهداف يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة المؤسسات على تكييف استراتيجياتها وتوجيه أنشطتها نحو تحقيق الأهداف العالمية " (UNDP, 2019) .

وفي الوقت ذاته، أكد الباحثون أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات مستدامة تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الوطنية وتحقيق الأهداف العالمية بشكل أسرع وأكثر فاعلية.

وفي السياق ذاته، يرى الباحثون أن "العمل على دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات المؤسسات ليس خيارا بل ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المعاصرة، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة" (الطائي، 2021).

2- الأهمية .

حيث تتمثل أهمية أهداف التنمية المستدامة في كونها:

- إطار موحد وشامل :يوفر رؤية مشتركة عالمية لمواجهة التحديات الكبرى، مثل الفقر، والجوع، والتغير المناخي، وعدم المساواة.
- حافز للتعاون الدولي :يعزز من جهود التعاون بين الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- موجه للسياسات والاستراتيجيات :يساعد على توجيه السياسات الوطنية، والاستثمارات، والبرامج التنموية لتحقيق نتائج مستدامة.
- مرتكز للتنمية الشاملة :يركز على تحسين حياة الناس، وحقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، مع تحقيق النمو الاقتصادي.
- دافع للتحويل نحو اقتصاد أخضر واجتماعي شامل :يدعو إلى اعتماد نماذج اقتصادية تتماشى مع مبادئ الاستدامة.

3- ملخص لكل هدف .

سنستعرض هنا كل هدف بشكل مفصل، مع شرح لأهميته وأولوياته، وما يتطلبه من عمل لتحقيقه.

1. القضاء على الفقر (No Poverty) والذي يهدف هذا الهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله أينما كان، وهو الأكثر إلحاحا لأنه يؤثر على حياة أكثر من 700 مليون شخص حول العالم

وفقا لتقرير الأمم المتحدة (2021). الفقر لا يقتصر على نقص الدخل فقط، بل يشمل نقص الخدمات الأساسية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

الأهمية: الفقر يقود إلى ضعف الصحة، سوء التغذية، قلة التعليم، وانعدام الأمان، مما يعيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع. القضاء على الفقر هو الأساس لتحقيق باقي الأهداف، لأنه يمهّد الطريق للرفاهية والتنمية المستدامة.

الأولويات:

- تطوير برامج الحماية الاجتماعية.
- تمكين الفئات المهمشة.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- تعزيز فرص العمل والدخل.

2. القضاء على الجوع (Zero Hunger) حيث يهدف هذا الهدف ضمان حصول الجميع على غذاء كاف ومغذ، مع دعم الإنتاج الزراعي المستدام، وتقوية قدرات المزارعين الصغار، وتقليل الفاقد من الأغذية، وتحقيق الأمن الغذائي.

الأهمية: يعاني حوالي 811 مليون شخص من الجوع، ويؤثر نقص التغذية على النمو البدني والعقلي، ويؤدي إلى زيادة الأمراض والوفيات. الغذاء الكافي ضروري لبناء قدرات الأفراد وتحقيق التنمية.

الأولويات:

- دعم المزارعين الصغار والفئات الضعيفة في القطاع الزراعي.
- تحسين نظم الإنتاج والتوزيع الغذائي.
- الحد من الفاقد والهدر في الغذاء.
- تعزيز نظم الأمن الغذائي والتغذية.

3. الصحة الجيدة والرفاه (Good Health and Well-being) يوصف الهدف بتقليل

معدلات الوفيات، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، والوقاية من الأمراض، وتعزيز الصحة النفسية، وضمان توفر خدمات صحية عالية الجودة للجميع.

الأهمية: الصحة عامل رئيسي في التنمية، فهي تؤثر على القدرة على العمل، والتعليم، والرفاهية العامة. الأمراض المعدية وغير المعدية، مثل السرطان، والأمراض المزمنة، والكوفيد-19، تمثل تحديات كبيرة. الأولويات:

- تقوية أنظمة الرعاية الصحية.
- توسيع التغطية الصحية الشاملة.
- دعم برامج الوقاية والتطعيم.
- تعزيز الصحة النفسية والخدمات الصحية المجتمعية.

4. التعليم الجيد (Quality Education) الوصف ضمان التعليم الشامل والجيد، وتوفير فرص

التعلم مدى الحياة للجميع، مع تحسين جودة التعليم، وتقليل الفوارق بين الجنسين، وتوفير التعليم الفني والتقني.

الأهمية: التعليم هو أساس التنمية، يمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم، ويساعد على تقليل الفقر، ويعزز المشاركة المجتمعية والسياسية.

الأولويات:

- تحسين جودة التعليم وتحديث المناهج.
- إتاحة التعليم للفتيات والأقليات.
- تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين.
- توسيع فرص التعليم الفني والتقني.

5. المساواة بين الجنسين (Gender Equality) بغرض القضاء على التمييز، والعنف، والإقصاء ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك العمل، والتعليم، والمشاركة السياسية.

الأهمية: تمكين المرأة يعزز من النمو الاقتصادي، ويقلل من الفوارق، ويمكن المجتمعات من الاستفادة القصوى من قدراتها.

الأولويات:

- إلغاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء.
- توفير فرص متساوية في التعليم والعمل.
- دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا.
- تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.

6. المياه النظيفة والنظافة الصحية (Clean Water and Sanitation) من اجل ضمان توفر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع، ومعالجة قضايا تلوث المياه، وتقليل الأمراض المرتبطة بالمياه.

الأهمية: هناك أكثر من 2 مليار شخص يفتقرون لمياه آمنة، وتسبب قضايا المياه أمراضا خطيرة، وتؤثر على الصحة العامة والتنمية.

الأولويات:

- تحسين إدارة موارد المياه.
- توسيع الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.
- التوعية بأهمية النظافة الشخصية والنظافة الصحية.
- معالجة التلوث المائي.

7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (Affordable and Clean Energy) من اجل تعزيز

استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتوفير الطاقة للمناطق غير المخدومة.

الأهمية: الطاقة ضرورية للتنمية، ويؤدي الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى تلوث وتغير مناخي، في حين أن الطاقات المتجددة تساهم في حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الأولويات:

- الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.
- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة.
- تمكين المجتمعات من الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة.
- دعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي (Decent Work and Economic Growth)

والذي يسعى لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص عمل لائقة، وضمان حقوق العمال، وتحسين ظروف العمل.

الأهمية: العمل اللائق يضمن كرامة الإنسان، ويحفز التنمية الاقتصادية، ويقلل من الفقر، ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

الأولويات:

- دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة.
- تحسين بيئة العمل وتنفيذ قوانين العمل العادلة.
- تقليل معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- الاستثمار في قطاعات خضراء وتقنيات حديثة.

9. الابتكار والبنية التحتية (Industry, Innovation, and Infrastructure)

من اجل تعزيز البنية التحتية المستدامة، ودعم الابتكار، وتطوير تقنيات حديثة، وربط المناطق الريفية والحضرية.

الأهمية: الابتكار يسرع من تحقيق أهداف التنمية، والبنية التحتية القوية تدعم النمو الاقتصادي، وتوفر خدمات أساسية.

الأولويات:

- الاستثمار في البحث والتطوير.
 - تطوير البنية التحتية المستدامة.
 - دعم التحول الرقمي.
 - تعزيز الصناعات الخضراء والتكنولوجيات النظيفة.
10. تقليل عدم المساواة (Reduced Inequalities) حيث يهتم في العمل على تقليل الفوارق في الدخل، والفرص، والمشاركة، بين الأفراد والمناطق، لضمان مجتمع أكثر عدلا ودمجا. الأهمية: عدم المساواة تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وتحد من التنمية، وتزيد من الفقر.

الأولويات:

- تحسين نظم التوزيع والدعم الاجتماعي.
 - تعزيز فرص التعليم والعمل للفئات المهمشة.
 - وضع سياسات تستهدف المناطق الأقل نموا.
 - مكافحة التمييز والتحيز.
11. مدن ومجتمعات مستدامة (Sustainable Cities and Communities)

من اجل بناء مدن مستدامة، تقلل من التلوث، وتدعم النقل المستدام، وتوفر مساكن آمنة ومتاحة للجميع.

الأهمية: مع تزايد سكان المدن، أصبح من الضروري تصميم بيئات حضرية مستدامة، توازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة.

الأولويات:

- تطوير النقل العام والبنى التحتية الخضراء.
- إدارة النفايات وتحسين جودة الهواء.
- دعم الإسكان الميسر.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري.

12. الاستهلاك والإنتاج المسؤول (Responsible Consumption and Production)

الذي يعزز أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وتقليل الفاقد، واعتماد الاقتصاد الدائري. الأهمية:

استهلاك مفرط واستنزاف الموارد يهدد استدامة الكوكب، ويؤدي إلى تدهور البيئة وتغير المناخ. الأولويات

- تقديم منتجات مستدامة.
- تقليل الفاقد في الإنتاج والتوزيع.
- تشجيع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.
- تطوير قوانين وأنظمة تدعم الإنتاج المستدام.

13. العمل المناخي (Climate Action) العمل على اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التغير

المناخي، والحد من الانبعاثات، والتكيف مع الآثار.

الأهمية: التغير المناخي يهدد الأمن الغذائي، والصحة، والمياه، ويزيد من الكوارث الطبيعية.

الأولويات:

- التزام الدول بخفض الانبعاثات.

- دعم المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية.
- تطوير سياسات وطنية ودولية لمكافحة التغير المناخي.
- الاستثمار في تكنولوجيا الحد من الكربون.

14. الحياة تحت الماء (Life Below Water) بهدف حماية المحيطات والبحار، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، وإدارة الموارد البحرية بشكل مستدام.

الأهمية:

المحيطات مصدر غذاء، وتحتضن الكثير من التنوع الحيوي، وتعرض للتهديدات من التلوث والصيد الجائر.

الأولويات:

- الحد من التلوث البحري.
 - حماية الشعاب المرجانية والنظم البحرية.
 - إدارة المصائد بشكل مستدام.
 - مكافحة الصيد غير المشروع.
15. الحياة على الأرض (Life on Land) من اجل حماية التنوع البيولوجي، وإدارة الغابات، ومكافحة التصحر، واستعادة النظم البيئية البرية.
- الأهمية: التنوع البيولوجي ضروري لاستقرار النظام البيئي، وتدهوره يهدد حياة الإنسان والكائنات الأخرى.

الأولويات:

- إعادة تشجير المساحات المتدهورة.
- مكافحة التصحر والجفاف.
- حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

- تعزيز إدارة الغابات بشكل مستدام.

16. بناء مؤسسات قوية (Peace, Justice, and Strong Institutions) لتعزيز

المؤسسات الشفافة، والفعالة، والخاضعة للمساءلة، وتعزيز حكم القانون، وحقوق الإنسان. الأهمية: المؤسسات القوية هي أساس الاستقرار والتنمية، وتساعد على تنفيذ باقي الأهداف بشكل فعال.

الأولويات:

- الإصلاح الإداري والقضائي.
- مكافحة الفساد والرشوة.
- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- بناء قدرات المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

17. الشراكات لتحقيق الأهداف (Partnerships for the Goals)

من أجل تعزيز التعاون الدولي، وتوفير التمويل، وتقوية المؤسسات، وتبادل المعرفة والخبرات لتحقيق الأهداف.

الأهمية: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون شراكات فعالة ومتعددة الأطراف، تجمع بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الأولويات:

- تفعيل التمويل الدولي.
- بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز القدرات المؤسسية.
- تنسيق السياسات على المستويين الوطني والدولي.

تعد جهود الأمم المتحدة في قياس الأهداف التنموية المستدامة (SDGs) من المبادرات الرائدة على المستوى الدولي، والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية ودقة التتبع، وتوجيه السياسات نحو تحقيق الأهداف التي أعلنت في خطة عام 2015. يتطلب ذلك مراقبة مستمرة وموثوقة للإنجازات والتحديات على المستويين العالمي والإقليمي. لذلك، اعتمدت الأمم المتحدة إطاراً متكاملًا يشتمل على تطوير مجموعة موحدة من المؤشرات التي تغطي جميع الأهداف، حيث أطلقت لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة منظومة مؤشرات عالمية تضم أكثر من 230 مؤشرًا لقياس التقدم بشكل منهجي وموحد، مع تحديث دوري لهذه المؤشرات لضمان مواكبة التطورات والمتغيرات، وتوفير بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، 2021).

تعتمد المنظومة على جمع البيانات من مصادر متعددة، منها المسوح الوطنية، والإحصاءات الرسمية، والسجلات الحكومية، إضافة إلى تقنيات حديثة مثل الاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة. كما تعزز جهود الأمم المتحدة قدرات الدول على بناء نظم إحصائية متطورة، وتعمل على تحسين جودة البيانات، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة، لضمان شمولية ودقة التقارير (الأمم المتحدة، 2020). ومن أجل ذلك، أطلقت قاعدة البيانات العالمية SDG Global Database، التي تجمع البيانات من مختلف الدول وتوفر تحديثات مستمرة، مما يعزز عملية اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة ويساعد في تقييم التقدم وتحديد الفجوات (الأمم المتحدة، 2022).

تركز جهود الأمم المتحدة أيضًا على إعداد التقارير الدورية، مثل تقرير "حالة التنمية العالمية (HDR)" والتقارير السنوية حول التقدم في الأهداف، التي تقدم تقييمات شاملة للإنجازات والتحديات، وتسلط الضوء على المناطق التي تتطلب المزيد من الجهود، مع إبراز قصص النجاح والدروس المستفادة. وتعتمد منهجيات التقييم على تحليل البيانات الكمية والنوعية، بالإضافة إلى أدوات تحليل حديثة، تشمل النماذج التنبؤية والتوقعات المستقبلية، والتقييمات المقارنة بين الدول، بهدف تقديم صورة واضحة وشفافة عن الواقع (الأمم المتحدة، 2019).

رغم ذلك، تواجه جهود القياس تحديات كبيرة تتعلق بنقص البيانات في بعض الدول، خاصة تلك التي تعاني من ضعف البنية التحتية، وقلة الموارد، وغياب نظم إحصائية متطورة. كما أن التفاوت في جودة البيانات وعدم التوافق بين البيانات الوطنية والدولية، وغياب المعايير الموحدة، يقلل من مصداقية التقييم ويحد من قدرة الأمم المتحدة على رسم صورة دقيقة للتقدم المحرز. (OECD, 2019) التغير المستمر في طبيعة المؤشرات وتطور الأهداف يتطلب تحديث أدوات القياس بشكل دوري، وهو ما يفرض تحديات فنية وتقنية، فضلا عن ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في نشر البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى التوعية بأهمية البيانات ودورها في تحسين السياسات. (UN Data Revolution, 2014)

أظهرت العديد من الدراسات أن وجود أنظمة قياس فعالة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الحكومي، ويزيد من التفاعل بين الجهات المعنية، ويدعم الابتكار، ويعزز الالتزام الدولي. على سبيل المثال، أكدت دراسة "تقييم التقدم في أهداف التنمية المستدامة: تحليل عالمي وإقليمي" أن التفاوت في القدرات التقنية وغياب البيانات يعدان من أكبر التحديات التي تواجه عملية التقييم، وشددت على ضرورة تحسين نظم جمع البيانات، وتطوير أدوات التحليل، ودقة المؤشرات لتحقيق نتائج موثوقة. (UNDP, 2020) كما أظهرت دراسة "أثر قياس الأداء على سياسات التنمية" أن نظم التقييم الفعالة تساهم في توجيه السياسات، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وتزيد من الشفافية والمساءلة، وهو ما يتطلب بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتوفير التدريب والتكنولوجيا اللازمة (World Bank, 2018). كما دعا تقرير "البيانات من أجل التنمية" إلى بناء منظومات بيانات قوية، وتوفير البيانات المفتوحة، وتحسين التوافق بين البيانات الوطنية والدولية، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. (UN Data Revolution, 2014) أخيرا، سلطت دراسة "تحليل فجوات البيانات وأولويات القياس" الضوء على التحديات التي تواجه بعض الدول ذات الموارد المحدودة، وأكدت على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرات، وتطوير القدرات المؤسسية لضمان استمرارية وفعالية عمليات القياس. (OECD, 2019)

وفي الختام، تتطلب تحديات قياس التقدم في أهداف التنمية المستدامة جهوداً مستمرة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان أن تكون أدوات القياس فعالة، وتساهم في توجيه السياسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحفيز العمل الجماعي من أجل مستقبل أكثر استدامة وعدلاً. (UNDP, 2020)

4- جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لتحقيق هذه الأهداف، عبر تبني استراتيجيات وطنية ومبادرات تنموية تتوافق مع رؤيتها 2030 وتطلعاتها لبناء مستقبل أكثر استدامة. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض جهود المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تحليل أحدث الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه الجهود، وتقديم استدلالات علمية لدعم الرؤى المطروحة.

1. رؤية السعودية 2030: الإطار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

أطلقت رؤية السعودية 2030 في عام 2016، وهي خطة استراتيجية وطنية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. تتضمن الرؤية مجموعة من المبادرات والبرامج التي تركز على أربعة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح، وبيئة مستدامة. ويعد هذا الإطار بمثابة قاعدة أساسية لتحقيق الأهداف الأسمى، خاصة أهداف القضاء على الفقر، وتحقيق جودة التعليم، وتعزيز الصحة، وتحقيق الاستدامة البيئية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2020).

1-1 المبادرات الوطنية المرتبطة برؤية 2030

من أبرز المبادرات التي أطلقتها المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: برنامج التحول الوطني 2020، ومبادرة السعودية الخضراء، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وغيرها. وتعد هذه

المبادرات أدوات تنفيذية لتحقيق الأهداف، حيث تعمل على تحسين جودة الحياة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة، وحماية البيئة (رؤية السعودية 2030، 2016).

من الجهود القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. على الرغم من أن المملكة تعد من الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع، فإنها تسعى إلى ضمان توزيع عادل للثروات، وتقليل الفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة، من خلال برامج دعم اجتماعي، وتنمية المناطق الأقل حظاً، وتطوير البنى التحتية في المناطق النائية.

وقد أظهرت دراسة حديثة لليلى العتيبي (2022) أن برامج الدعم الاجتماعي، مثل "حساب المواطن" وبرنامج "سكني"، أسهمت بشكل فعال في تقليل معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمستفيدين، خاصة الأسر ذات الدخل المحدود. وأكدت الدراسة أن تحسين شبكات الحماية الاجتماعية هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف القضاء على الفقر، والذي يتطلب استمرارية وتطوير السياسات المعتمدة (العتيبي، 2022).

العمل على الصحة الجيدة والرفاهية.

كما شهد القطاع الصحي في المملكة تطوراً كبيراً، خاصة بعد إطلاق برامج صحية تعنى بتحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق التغطية الصحية، ومكافحة الأمراض المزمنة، وتعزيز الرعاية الوقائية.

وفقاً لتقرير الهيئة السعودية للتخصصات الصحية (2022)، فإن التحول الرقمي في الخدمات الصحية ساهم في تحسين كفاءة الأداء، وتقليل زمن الانتظار، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية، وهو ما ينسجم مع أهداف الصحة والرفاهية. كما أظهرت دراسة حديثة لـ

محمد القحطاني (2023) "أن استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الصحة عن بعد، ساهم في زيادة الوعي الصحي، وتحسين نتائج العلاج، وتقليل معدلات الوفاة نتيجة الأمراض غير المعدية" (القحطاني، 2023).

بالإضافة لقطاع التعليم في المملكة تطورا ملحوظا، خاصة مع إطلاق مبادرات لرقمنة التعليم، وتطوير المناهج، وتحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص التعليم للجميع. أظهرت دراسة حديثة لمديرة التعليم في وزارة التعليم السعودية (2021) أن تطبيق نظام التعليم عن بعد، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، ساعد في استمرارية العملية التعليمية وتقليل الفجوة الرقمية، مع ضرورة تعزيز مهارات المعلمين وتطوير المحتوى الرقمي لتحقيق الأهداف التعليمية المستدامة (وزارة التعليم، 2021).

في مجال المياه والطاقة المستدامة حيث تعد المملكة من أكبر الدول المصدرة للطاقة والملوثة بيئيا، ولكنها أطلقت العديد من المبادرات لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وفقا لتقارير وزارة البيئة والمياه والزراعة (2021)، فإن مشروع "الطاقة الشمسية" في المملكة يهدف إلى إنتاج طاقة نظيفة وتقليل الانبعاثات، كما أن مبادرة "السعودية الخضراء" تهدف إلى زراعة مليارات الأشجار وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه، بما يدعم أهداف البيئة والاستدامة (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2021). وأكدت دراسة نشرتها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (2023) أن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة يعد ضروريا لتحقيق الاستدامة، خاصة أن المملكة تسعى إلى أن تكون من أكبر المنتجين للطاقة الشمسية على مستوى العالم بحلول 2030 (جامعة الملك عبد الله، 2023).

من الجهود تمكين الموارد البشرية ودور المرأة والشباب حيث تعد الموارد البشرية دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل التركيز على تمكين المرأة، وتعزيز مشاركة الشباب في سوق العمل، وتطوير المهارات.

أظهرت دراسة لباحثة سعودية، حنان العبدالله (2023)، "أن السياسات والبرامج الوطنية التي تدعم تمكين المرأة، مثل برامج دعم ريادة الأعمال والتدريب المهني، أسهمت بشكل كبير في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق أهداف المساواة بين الجنسين" (العبدالله، 2023). كذلك، أطلقت المملكة مبادرات لتمكين الشباب من خلال برامج تدريبية، وتطوير المهارات الرقمية، ودعم المبادرات الريادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمة الشباب في الاقتصاد الوطني (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022).

في التعليم والتدريب المهني اولت المملكة أهمية كبيرة لتطوير منظومات التعليم والتدريب المهني، حيث أطلقت وزارة التعليم السعودية برامج لتطوير المهارات الرقمية والتقنية، لتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في سوق العمل المستقبلي (وزارة التعليم، 2021). وأكدت دراسة حديثة لباحثين من جامعة الملك سعود أن تطوير برامج التدريب المهني والمهارات الرقمية يسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة وتحقيق النمو المستدام (الخير، 2022).

من المبادرات الوطنية لمواجهة التحديات في البيئة والمناخ ، حيث تعد البيئة محورا أساسيا في جهود المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع التحديات الكبيرة التي تواجهها بسبب الاعتماد الكبير على النفط والتغير المناخي.

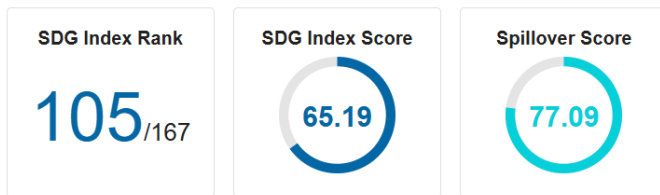
أطلقت المملكة مبادرات عديدة، منها "مبادرة السعودية الخضراء" و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، بهدف زراعة مليارات الأشجار، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. ووفقا لتقرير البنك الدولي (2022)، فإن هذه المبادرات تسهم بشكل

كبير في تحسين جودة الهواء، وتقليل آثار التغير المناخي، بالإضافة إلى تلبية الالتزامات الدولية في مجال الحد من تغير المناخ (البنك الدولي، 2022). وأكدت دراسة حديثة لجامعة الملك عبد الله (2023) أن التحول إلى الطاقة النظيفة يعد ضرورة حتمية لضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتقليل الاعتماد على النفط، ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

التعاون الدولي وأثره على جهود التنمية المستدامة في المملكة تعد المشاركة الفاعلة للمملكة في المبادرات الدولية، وتوقيع الاتفاقيات مع المنظمات العالمية، من أهم عناصر دعم جهود التنمية المستدامة. فالمملكة تساهم في مبادرات المناخ، وتقدم الدعم المادي والفني للدول النامية، وتشارك في برامج الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار تقرير البنك الدولي (2022) إلى أن التعاون الإقليمي والدولي يعزز قدرة المملكة على مواجهة التحديات الكبرى، مثل التغير المناخي، والفقر، والأمن الغذائي، من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير السياسات المشتركة، مما يسرع من وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف (البنك الدولي، 2022).

1-2 التحديات التي تواجه جهود المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

رغم الإنجازات الكبيرة، تواجه المملكة العديد من التحديات، ومنها الحاجة إلى تحسين نظم التقييم والمتابعة، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا، والتغلب على التحديات البيئية، مثل التصحر، ونقص المياه، وارتفاع درجات الحرارة. وأكدت دراسات حديثة، مثل دراسة العيسى (2023)، أن ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، وعدم توافر البيانات الدقيقة، يحد من قدرة المملكة على وضع استراتيجيات فعالة واستدامة للأهداف (العيسى، 2023).



SDG Dashboards and Trends

Click on a goal to view more information.



[الرابط](#)

الأداء في السعودية حسب الأهداف حيث كانت في الترتيب 105 من اصل 176 بمتوسط 65.2

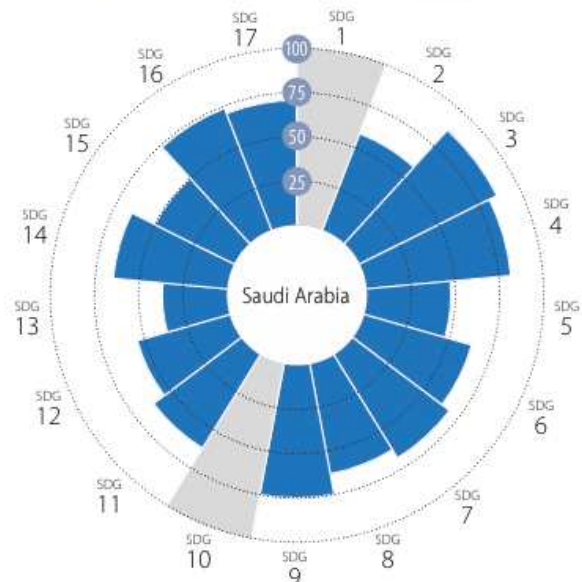
SAUDI ARABIA

Middle East and North Africa

Overall Performance



Average Performance by SDG



الهدف - 1 لا فقر :بيانات غير متاحة.

الهدف - 2 القضاء على الجوع :انخفاض معدل سوء التغذية إلى 3%، ومعدل السمنة 40.6%.

الهدف - 3 الصحة الجيدة والرفاه :معدل وفيات الأمهات 7.4 لكل 100,000 ولادة حية.

الهدف - 4 التعليم الجيد :نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي 97.7%.

الهدف - 5 المساواة بين الجنسين :تمثيل النساء في البرلمان 19.9%.

الهدف - 6 المياه النظيفة والصرف الصحي 98.7% :من السكان يستخدمون خدمات مياه

الشرب الأساسية.

الهدف - 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 100% :من السكان لديهم إمكانية الوصول للكهرباء.

الهدف - 8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي :معدل البطالة 3.8%.

الهدف - 9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية 100% :من السكان يستخدمون الإنترنت.

الهدف - 10 الحد من عدم المساواة :بيانات غير متاحة.

الهدف - 11 المدن والمجتمعات المستدامة 0% :من السكان في الأحياء الفقيرة.

الهدف - 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤول 1.4 :كجم من النفايات الصلبة يوميا للفرد.

الهدف - 13 العمل المناخي :انبعاثات CO2 بلغت 20.1 طن لكل فرد.

الهدف - 14 الحياة تحت الماء 25.3% :من المناطق البحرية محمية.

الهدف - 15 الحياة على اليابسة 23.3% :من المناطق البرية محمية.

الهدف - 16 السلام والعدالة والمؤسسات القوية :معدل جرائم القتل 0.9 لكل 100,000 نسمة.

الهدف - 17 الشراكات لتحقيق الأهداف :إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم 8.7% من الناتج

المحلي الإجمالي

[الرابط](#)

5- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

1. نبذة عن المؤسسة

تأسست مؤسسة التأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/22) بتاريخ 1389/9/6هـ، الموافق 15 نوفمبر 1969م، وذلك بهدف إنشاء منظومة تأمينية متكاملة تحمي العاملين في القطاعات المختلفة من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارهم المالي والاجتماعي.

2.2 التطورات والمراحل الأولى

شهدت المؤسسة خلال العقود اللاحقة تطورات مهمة، حيث تم إصدار العديد من الأنظمة والتشريعات التي توسعت في تغطية الفئات المستهدفة، وتطوير آليات التحصيل والتقديم للخدمات، مع التركيز على تحديث البرامج التأمينية بما يتوافق مع متطلبات العمل الحديثة.

2.3 دمج المؤسسة العامة للتقاعد

في عام 1442هـ، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (657) بدمج المؤسسة العامة للتقاعد مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بهدف توحيد الجهود، وتحقيق كفاءة أكبر، وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين، وتسهيل العمليات الإدارية والتشغيلية.

جهود ممتدة لتحقيق الرعاية الاجتماعية

نقطة الانطلاق | بناء اللجنة الأولى
1364هـ / 1945م | صدر أول نظام للتقاعد في المملكة

المرحلة الأولى > تأسيس أنظمة التقاعد

- 28/01 1378هـ > أنشئت "مصلحة معاشات التقاعد"
- 1380هـ 1960م > صدر نظام التقاعد العسكري
- 1381هـ 1961م > صدر نظام التقاعد المدني

المرحلة الثانية > توسيع الخدمات التأمينية

- 1389هـ 1969م > أنشئت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- 1389هـ 1969م > صدر نظام التأمينات الاجتماعية

المرحلة الثالثة > تطوير الأطر التنظيمية

- 1391هـ 1971م > صدر نظام التقاعد المدني
- 1395هـ 1975م > صدر نظام التقاعد العسكري
- 1422هـ 2001م > صدر نظام التأمينات الاجتماعية
- 1423هـ 2002م > صدر قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على تحويل "مصلحة معاشات التقاعد" إلى "المؤسسة العامة للتقاعد"
- 1435هـ 2014م > صدر نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند)

المرحلة الرابعة > توحيد الكيانات

- 1443هـ 2021م > صدر قرار دمج "المؤسسة العامة للتقاعد" في "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية"

2. استراتيجية المؤسسة

< استراتيجية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بادر للأعوام 2023 | 2025

تقديم منتجات وخدمات مبتكرة في التأمين الاجتماعي لجميع المستفيدين

الرسالة

توفير تأمين اجتماعي مُستدام لجميع المشتركين وعائلاتهم

الرؤية

نفتح
الأفاق

نتواصل
باهتمام

ننجز
كفريق

نتبنى
المسؤولية

القيم

مؤسسة تأمين مسؤولة
وذات سمعة طيبة

صاحب العمل
المفضل

إسعاد
المستفيدين

تحقيق الريادة في
الخدمات الرقمية

تحقيق الاستدامة المالية
وتقديم التغطية المناسبة

الأهداف
الاستراتيجية

تعمل المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تصب في مصلحة المجتمع وتحقق الاستدامة والتطوير المستمر، ومن أهمها:

1- تحقيق الاستدامة المالية وتقديم التغطية المناسبة

- ضمان استمرارية البرامج التأمينية من خلال إدارة مالية فعالة.
- تنويع مصادر التمويل وتحسين كفاءة إدارة الاشتراكات والمطالبات.

2- الريادة في الخدمات الرقمية

- تعزيز التحول الرقمي لتسهيل الوصول إلى الخدمات.
- تقديم منصات إلكترونية متطورة تتيح للمستخدمين إدارة حساباتهم بسهولة وأمان.

3- إسعاد المستخدمين

- تحسين تجربة المستخدمين من خلال خدمات سريعة وشفافة.
- تعزيز التواصل وتوفير دعم فني متميز

•

4- أن يكون صاحب العمل المفضل

- تقديم بيئة عمل محفزة وجاذبة للموظفين.
- تطوير برامج التدريب والتطوير المهني.

5- أن تكون مؤسسة تأمين مسؤولة وذات سمعة طيبة

- الالتزام بأعلى معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.

3. جهود المؤسسة في تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

جهود المؤسسة :تقديم معاشات شهرية للأيتام والأسر المحتاجة

دعم الأسر التي فقدت عائلها عبر برامج التأمين الاجتماعي

النتيجة :توفير دخل ثابت للأسر الفقيرة

الحد من الفقر وتحقيق استقرار اجتماعي

الهدف 2: القضاء على الجوع

جهود المؤسسة :دعم الأسر المعوزة من خلال برامج معاشات الضمان الاجتماعي

تقديم دعم مادي للأسر ذات الدخل المحدود

النتيجة :تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر المستفيدة

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

جهود المؤسسة :رفع الوعي بسلامة وصحة العمل

الحصول على شهادة الأيزو لنظام السلامة والصحة المهنية

تقديم خدمات علاج وتأهيل المصابين

النتيجة :بيئة عمل صحية وآمنة

تقليل الإصابات والأمراض المهنية

الهدف 4: التعليم الجيد

جهود المؤسسة :برامج تمكين المرأة والشباب لتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل

برامج تدريب وتأهيل المهنيين

النتيجة: رفع مستوى المهارات والمعرفة، وزيادة فرص التوظيف

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

جهود المؤسسة: تعديل الأنظمة لتساوي بين الرجال والنساء في استحقاقات المعاشات

تمكين المرأة من مناصب قيادية ووظائف عالية

النتيجة: تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق المساواة

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

جهود المؤسسة: دعم 60% من رواتب الموظفين في القطاع الخاص خلال جائحة كورونا

صرف مستحقات التعطل ("ساند")

دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

النتيجة: استقرار سوق العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

جهود المؤسسة: تقديم خدمات خاصة لذوي الإعاقة، كبار السن، وأبناء الشهداء

برامج دعم اجتماعي موجهة للفئات الأكثر ضعفا

النتيجة: تقليل الفجوة الاجتماعية وتحقيق العدالة المجتمعية

الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة

جهود المؤسسة: تطوير خدمات رقمية وتوسيع الوصول للمناطق النائية

تطبيق العمل عن بعد لتقليل استهلاك الموارد

النتيجة: تحسين جودة الحياة، وتيسير الوصول إلى الخدمات، ودعم المدن الذكية والمستدامة

الهدف 12: الإنتاج والاستهلاك المسؤولين

جهود المؤسسة: مبادرات لترشيد استهلاك الطاقة والكهرباء

الحملات التوعوية وتحفيز العمل عن بعد

النتيجة: تقليل استهلاك الموارد، ودعم الاستدامة البيئية

الهدف 13: العمل المناخي (مبادرات حماية البيئة)

جهود المؤسسة :

تنفيذ مبادرات لترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات

التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة

النتيجة: مساهمة فعالة في الحد من التغير المناخي

الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

جهود المؤسسة: بناء منظومة حماية اجتماعية عادلة، وتطوير الأنظمة والتشريعات

تعزيز الشفافية، وتقديم خدمات ميسرة للمجتمع

النتيجة: مؤسسات أكثر نزاهة، وبيئة أكثر عدلا واستقرارا اجتماعيا

6- قياس اهداف التنمية المستدامة .

وصف مختصرا للمنهجية المعتمدة في تقرير التنمية المستدامة 2025، والتي تستند إلى عدة خطوات ومعايير لضمان الدقة والموثوقية في قياس تقدم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: (SDGs)

1- البيانات وانتقاء المؤشرات.

تعتمد المنهجية على استخدام مؤشرات التنمية المستدامة المعترف بها عالميا من قبل لجنة الأمم المتحدة للإحصاء. حيث يتم استخدام المعايير التالية لاختيار المؤشرات:

- الملاءمة العالمية: يجب أن تكون المؤشرات ذات صلة وسارية في مجموعة واسعة من الدول.

- الجدوى الإحصائية: يجب أن تمثل المؤشرات قياسات دقيقة وموثوقة.
- التوقيت: يجب أن تكون البيانات محدثة ومنشورة بشكل دوري.
- التغطية: يجب أن تتوفر البيانات لحوالي 80% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- قابلية قياس الفجوة: يجب أن تكون المسافة إلى الأهداف قابلة للقياس.

2- معالجة البيانات المفقودة.

لتقليل الانحياز الناتج عن البيانات المفقودة، يعتبر أن الدول التي تفتقر إلى بيانات لأكثر من 20% من المؤشرات لا تدرج في حساب مؤشر SDG. يستثنى بعض الدول التي كانت موجودة في الإصدارات السابقة، طالما أنها لا تفقد أكثر من 25% من البيانات.

3. إنشاء مؤشر SDG.

يتم احتساب مؤشر SDG من خلال ثلاث خطوات رئيسية:

(1) تحديد الحدود: يتم وضع حدود للأداء الأمثل والحدود الدنيا لكل مؤشر.

(2) إعادة القياس : يتم تحويل القيم الخام باستخدام معادلة لضمان مقارنة متناسقة بين المؤشرات.

(3) تجميع البيانات : يتم تجميع البيانات ضمن أهداف SDGs ومن ثم حساب متوسط لجميع المؤشرات.

4- تقييم الاتجاهات.

يعمل التقرير أيضا على تقييم مدى تقدم الدول نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، من خلال حساب النمو السنوي المطلوب بناء على البيانات التاريخية منذ اعتماد أهداف SDG في عام 2015.

5- مؤشر الانعكاسات الدولية.

يتتبع أيضا التقرير التأثيرات التي تحدثها الدول على الدول الأخرى، حيث يستخدم مجموعة من المؤشرات لتقييم تأثير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الدول الأخرى.

6- حدود البيانات والأداء.

تشير المنهجية إلى وجود فعاليات محددة تتعلق بالبيانات، مثل الفجوات في بيانات مؤشرات معينة مثل القضايا الصحية والعنف ضد النساء. وبسبب التطورات السريعة في السياقات الدولية، قد لا تعكس البيانات الحالية الأثر الكامل للآزمات الحالية على أهداف التنمية المستدامة.

7- مقارنة المؤشرات عبر الوقت.

نظرا لتغيرات المنهجية، فإن النقاط والأرقام من طبقات سابقة قد لا تكون قابلة للمقارنة. مع ذلك، تم إجراء حسابات زمنية يمكن من خلالها مقارنة النتائج عبر الزمن باستخدام نفس المؤشرات والمعايير.

8- التحقق من البيانات.

تهدف المنهجية إلى ضمان الدقة من خلال إجراءات التحقق والمراجعة من قبل منظمات دولية، حيث لا يتم استخدام التقديرات القادمة مباشرة من المكاتب الإحصائية الوطنية لضمان التجانس والموثوقية.

باستخدام كل هذه الخطوات والمعايير، يسعى التقرير إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة عن مدى تقدم دول العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد الفاعلين في هذه المجالات على اتخاذ قرارات مدروسة.